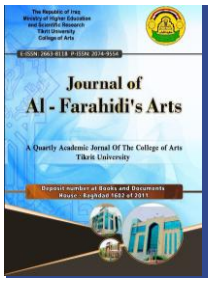

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

Economic Development and its Impact on The Development of Arab Societies to Confront Political Crises

التنمية الاقتصادية وأثرها في تطور المجتمعات العربية لمواجهة الأزمات السياسية

Lecturer. Dr. Mohammed Amjad Saleh
General Directorate of Education Salahuddin, Ministry of Education
Salahuddin, Iraq

م. د. محمد أمجد صالح
المديرية العامة لتربية صلاح الدين, وزارة التربية
صلاح الدين, العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.1.15 Conference (9th) No (1) September (2024) P (188-197)

ABSTRACT

Economic development in the Arab world has become closely linked to national competitiveness and economic policies that support advancement in order to face external challenges, develop technology, entrepreneurship, improve the skills of the workforce, adopt high-performance organizational structures, develop the infrastructure of information and communications technology and other foundations of development witnessed by the contemporary world. Based on the development experiences of advanced countries such as the United States, Britain, and other economically developed countries, it has become imperative for them to apply their policies to other countries, including Arab countries. The close connection between economics and politics, especially after World War I, has made it so that whoever has a strong economy controls the rest of the aspects, including the social aspects, which are a basic goal of this research. Since the policies of the countries of these major countries have adopted five steps (job creation, economic integration, economic diversification, environmental sustainability, and social development), these countries have successfully faced most of the economic and political crises and international and regional conflicts and moved their societies to safety. Therefore, these foundations must be studied and applied to Arab society in order to face external challenges, and this is the main focus of this research. Search.

KEYWORDS

Arab Societies, Political Crises, Economic Development, Job Opportunities, Environmental Sustainability, Social Development

الملخص

أصبحت التنمية الاقتصادية في العالم العربي مرتبطة بشكلٍ وثيق مع القدرات التنافسية الوطنية والسياسات الاقتصادية الداعمة للنهوض من اجل مواجهة التحديات الخارجية، وتطوير التكنولوجيا، وريادة الأعمال، والارتقاء بمهارات القوى العاملة، وتبني هياكل تنظيمية عالية الأداء، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من اسس التطور التي شهدها العالم المعاصر, واستنادًا إلى الخبرات التنموية لبلدانٍ متقدمة مثل والولايات المتحدة، وبريطانيا، وغيرها من الدول المتطورة اقتصادياً, اصبح لزاماً عليها تطبيق سياستها على الدول الاخرى ومنها العربية, ان الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى, اصبح الامر من يملك اقتصادياً قوياً يتحكم ببقية الجوانب ومنها الاجتماعية التي تعد هدفاً اساساً لهذا البحث, ولكون سياسة بلدان تلك الدول الكبرى قد تبنت خمس خطوات هي (خلق فرص العمل، والتكامل الاقتصادي، والتنويع الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والتنمية الاجتماعية) لذا واجهت تلك الدول وبكل نجاح معظم الازمات الاقتصادية والسياسية والصراعات الدولية والاقليمية ونقلت مجتمعاتهم نحو بر الامان, لذا يجب دراسة تلك الاسس وتطبيقها على المجتمع العربي من اجل مواجهة التحديات الخارجية, وهذا هو المحور الاساسي لهذا البحث.

الكلمات المفتاحية

المجتمعات العربية، الأزمات السياسية، التنمية الاقتصادية، فرص العمل، الاستدامة البيئية، التنمية الاجتماعية

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

اصبح مفهوم التنمية من المواضيع الاساسية في تقدم الدول ومدى تطورها, وارتبط ذلك الامر بطبيعة العلاقات بين الدول كذلك بمفهوم الهيمنة والسيطرة الاقتصادية التي عدت واحدة من استراتيجيات الدول العظمى والتي استخدمتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تحت مسمى (الحرب الباردة)، لذا ظهر الى الوجود عبارة تدل على ان هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لتزال فقيرة، وهذه الفقيرة تكون تحت وطأة سياسة تلك الدول, ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، وأصبح معها الاستثمار في المورد البشري هو غاية كل المجتمعات العربية من اجل الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة، وهذا يتطلب توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة.

الخطوات الاساسية لتطور المجتمعات العربية من اجل مواجهة الازمات السياسية:

أولاً: خلق فرص العمل:

ان خلق فرص العمل عنصر حاسم في تطوير المجتمعات, وليس ضرورياً للنمو الاقتصادي فحسب، بل له أيضاً فوائد اجتماعية كبيرة وميزات يمكن من خلالها ان ينتقل الفرد من حالة الى اكثر تقدماً خاصةً خلق وظائف لائقة ومستدامة، هو القضية الأكثر تحدياً التي تواجه المنطقة العربية, وعلى الرغم من أن تفضيل التوظيف في القطاع العام لا يزال مرتفعاً، لذا يجب صياغة اسس وطرائق وتسهيلات عديدة من اجل تقوية القطاع الخاص ولتحقيق استراتيجيات من اجل توفير فرص عمل للشباب [١]، فالاستثمار في الشباب هو كالاستثمار في المجتمع والذي يؤدي بدوره الى تطور الدول, كما يخلق العمل اللائق للشباب نتائج مضاعفة في الميدان الاقتصادي، إذ يحفز طلب المستهلك، ويزيد العائدات الضريبية, وحين يحصل الشباب على عمل لائق، ينخفض الطلب على الخدمات الاجتماعية، لأنهم يمضون أوقاتهم حينها بشكل منتج وصحي ينمي احترامهم لأنفسهم, وهناك رابط وثيق بين النجاح في المسار المهني بشكل مبكر والتمتع بآفاق مهنية طويلة الأجل, إذ أن ذلك يحول الشباب من وضع التبعية الاجتماعية إلى وضع الاكتفاء الذاتي، ويساعدهم على النجاة من الفقر، وعلى الإسهام بدور ايجابي في المجتمع, ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والتوظيف، لضمان توفير وجود الخدمات التي من شأنها تعزيز قدرات الشباب، ومن ثم لتوسيع نطاق حريتهم في الاختيار [٢]، أن القطاع الخاص هو مساهم مهم اخر في خلق فرص العمل في الدول على الرغم من وجود منافسة بين الشركات من اجل خفض تكلفة الإنتاج، كذلك حلت الآلات المتطورة والمكائن في مواقع الإنتاج محل الايدي العاملة , اذ ادى ذلك الى الاستغناء عن الالاف من تلك العمالة [٣]، الا ان هنالك مصطلح الاستقطاب الذي يعد عملية استكشاف الأفراد لشغل الوظائف الشاغرة وان هذه العملية بجذب الأفراد بالعدد والوقت والمؤهلات المناسبة وتشجيعهم في ممارسة الانشطة الاقتصادية وابراز دورهم في عملية الاستغناء عن المكننة الحديثة, لذا هنالك اهمية لهذه العملية تكمن في الاتي:

١. توفر مجموعة كافية من المتقدمين الملائمين والمتمرسين لشغل الوظائف وبأقل تكلفة ممكنة.
٢. الإسهام في زيادة فاعلية عملية الاختيار من خلال جذب أفراد مناسبين.
٣. تقليل جهود ونفقات الانشطة الخاصة بالموارد البشرية، كالتدريب عن طريق جذب مجموعة ملائمة ومتميزة وذات كفاءة وتأهيل لشغل الوظائف الشاغرة.

٤. تحقيق الوسائل الاجتماعية والقانونية والأخلاقية لإدارة الموارد البشرية عن طريق الالتزام بعملية البحث الصحيحة وتامين حقوق المتقدمين الذين رشحوا لشغل الوظائف [٤].

وفي هذا الموضع تذكر آنا بيردي، المديرة المنتدبة لشؤون العمليات بالبنك الدولي: (التحدي الذي يواجه البلدان النامية لتوفير فرص العمل، والتي بحاجة إلى خلق مليار فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٥٠ لو تمتع كل طفل في بلد نام بكامل الصحة والتغذية والتعليم، لأمكننا ذلك من مضاعفة الإنتاجية والدخل في المستقبل .كما أوضحت أنه لو كان هناك أيضاً المزيد من الناس الذين يعملون في وظائف تحقق أقصى استفادة من رأسمالهم ...) [٥].

فيما يلي بعض الأفكار حول سبب أهمية خلق فرص العمل:

١. **النمو الاقتصادي:** خلق فرص العمل ضروري للنمو الاقتصادي، يساعد على إنشاء دورة من النشاط الاقتصادي الذي يولد الدخل ويحفز الطلب على السلع والخدمات، عندما يتم توظيف الأشخاص، يكون لديهم أموال لإنفاقها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج، مما يخلق المزيد من الوظائف.

٢. **الحد من الفقر:** يمكن أن يساعد خلق فرص العمل في تقليل الفقر عندما يتم توظيف الأشخاص، لديهم مصدر للدخل، والذي يمكن أن يساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية, هذا يمكن أن يساعد في تقليل الفقر وتحسين مستويات المعيشة, بالإضافة إلى ذلك، عندما يتم توظيف الأشخاص، يكونون أقل عرضة للاعتماد على برامج الرعاية الاجتماعية، والتي يمكن أن تساعد في تقليل العبء على الدولة.

٣. **التماسك الاجتماعي:** يمكن أن يساعد خلق فرص العمل في تعزيز التماسك الاجتماعي, عندما يتم توظيف الناس، لديهم شعور بالهدف، ويشعرون أنهم يساهمون في المجتمع. هذا يمكن أن يساعد في بناء مجتمعات أقوى وتقليل التوترات الاجتماعية.

٤. **الابتكار:** خلق فرص العمل يمكن أن يدفع الابتكار عندما يتم توظيف الأشخاص، لديهم الفرصة لاستخدام مهاراتهم وإبداعهم لتطوير منتجات وخدمات جديدة هذا يمكن أن يساعد في إنشاء صناعات جديدة وتوليد فرص اقتصادية جديدة.

٥. **زيادة إيرادات الضرائب:** يمكن أن يؤدي خلق فرص العمل إلى زيادة إيرادات الضرائب عندما يتم توظيف الأشخاص، فإنهم يدفعون ضرائب على دخلهم، والتي يمكن أن تساعد في تمويل الخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية, هذا بدوره يمكن أن يساعد في تحفيز المزيد من النمو الاقتصادي والتنمية [٦].

ثانياً: التكامل الاقتصادي:

يعد مفهوم التكامل الاقتصادي عملية تهدف تدريجياً من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدين أو أكثر، واندماج القطاعات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكل في الأخير فضاء واحدا مترابطاً، وتسعى عملية التكامل إلى دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد (أسواق السلع والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق النقد) وهذا واحد من العوامل التي تستطيع من خلالها البلدان العربية من مواجهة التحديات الخارجية والازمات, وتصبح امتدادات لبعضها بعضا، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال [٧].

يؤدي التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية الى جملة من الامور منها:

١. يعد صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية.

٢. يمثل عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الانتاج.

٣. انتقال الخبرات والكفاءات بين البلدان العربية مما يطور في العملية الإنتاجية [٨].

٤. خلق روح للتنافس الايجابي بين الدول العربية على جودة نوعية الانتاج وتوظيف العمالة مما يخلق فرصاً للعمل ويقضي على البطالة.

٥. يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع [٩].

ان الغاء التعرفة الجمركية بين الدول العربية بوصفها منطقة حرة للتصنيع واحدة من العوامل الاساسية لتطوير الجوانب الاقتصادية، كما هو الحال في سياسة المانيا الاقتصادية التي اتبعت مع الدول الاوربية, اذ لا يكاد أي بلد آخر في الاتحاد الأوروبي يعتمد على قطاع الصادرات كألمانيا، فقد بلغت قيمة الصادرات الألمانية خلال العام ٢٠٢١م ما قيمته ١٣٧٥,٣ مليار يورو في مقابل واردات بقيمة ١٢٠٢,٥ مليار يورو وهو ما يعني تحقيق فائض تجاري بمبلغ ١٧٢,٩ مليار يورو, وهذه ليست المرة الأولى التي تحقق فيها فائضاً في ميزانها التجاري حيث حقق الميزان التجاري الألماني، ولعدة سنوات متتالية، فوائض مالية كبيرة, وبالتالي فألمانيا هي الدولة الأكثر استفادة من حرية التجارة العالمية ومن سياسة الأسواق المفتوحة فالبضائع والسلع الألمانية تشهد اقبالا متزايداً في جميع انحاء العالم بما تتمتع به من سمعه عالمية في مجال الجودة, وتعد اتفاقيات التجارة الحرة صورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي وإحدى الوسائل الحديثة والفاعلة في التعاون بين الدول، وذلك بعدما كانت الاتفاقيات التقليدية والفردية هي السائدة في التعاملات الاقتصادية الدولية, وحلت اتفاقيات التجارة الحرة محل الاتفاقيات التقليدية بعدما ظهر التوجه العالمي نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية وإنشاء التكتلات الدولية والإقليمية واعتماد الصورة الجماعية أو الكيانات الكبرى في التعاملات التجارية [١٠].

وبهذا كانت تلك التجربة خير دليل على قوة الاقتصاد الاوربي، حتى وان حدثت بعض الصراعات والازمات داخل أوربا وخارجها فان باستطاعة تلك الدول الانتقال بمجتمعاتهم الى موضع الامان، لذا يجب تطبيق تلك السياسة الحرة داخل العالم العربي وازالة كل اشكال العقبات التي تحاول عرقلة الترابط والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية.

ثالثاً: التنويع الاقتصادي:

يشمل التنويع الاقتصادي قضية مهمة يتوقف عليها نجاح التنمية في الدول العربية؛ لأنه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد بين الدول, وتتجسد أهمية التنويع الاقتصادي في الدول العربية من عدة اعتبارات منها الترابط القوي بين التنويع والنمو المستدام طويل الأجل وغير المتقلب، بحيث تعتبر درجة التنويع الاقتصادي إحدى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول [١١]، لقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي ونجاحها من خلال تبني عدة من السياسات الاقتصادية والتي تهدف إلى هيكلة الاقتصاد ورفع المستويات البديلة الأخرى كذلك تحسين كفاءة هذه القطاعات وبخاصة الصناعات التحويلية, وكذلك أساليب إدارة السياسات الثانوي المتمثلة بالجوانب المالية والموارد الاقتصادية الأخرى, وبهذا يهدف التنويع الاقتصادي بشكل عام الى تقليل الاعتماد على الموارد الوحيدة والانتقال إلى مراحل ثانوية أخرى تتمثل ببناء قاعدة صناعية وزراعية انتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في البلدان العربية [١٢], مما يخلق العديد من مصادر الدخل الرئيسية في البلدان وهذا من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية وذلك عبر محاولات رفع القدرة الإنتاجية في قطاعات مختلفة دون أن يتطلب الأمر أن تكون هنالك مصادر واحدة للدخول وبهذا سوف ترتقي القطاعات تدريجياً إلى مستوى تصبح به الدول العربية قادرة على مواجهة الأزمات وكذلك مواجهة سياسات الدول الكبرى التي تتحكم بالاقتصاد الدولي وينتج عن ذلك تنويع الصادرات وبالتالي تقليل المخاطر التي يمكن يتعرض إليها اقتصاد الدول العربية [١٣].

ويمكن تقسيم مستويات التنويع الاقتصادي إلى قسمين القسم الأول تنويع الإنتاج من سلع وخدمات تلبي احتياجات السكان في مختلف البلدان والنوع الثاني هو تنويع التجارة الخارجية التي تسهم بدور كبير في اعتماد الدول العربية على سوق مشتركة واحدة تنتقل من خلالها العمالة كذلك السلع والخدمات داخل حدود العالم العربي [١٤], ويمكن ذلك الامر من الاعتماد على القدرات الذاتية للدول دون الحاجة الى الخبرات الاجنبية ومواجهة العديد من الازمات السياسية التي توثر بشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية.

أهمية التنويع الاقتصادي:

١. يساعد التنويع الاقتصاديّ في إدارة التقلبات الاقتصاديّة، ويوفر مسارًا أكثر استقرارًا لتحقيق النمو والتطور.

٢. تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاستثمار في المجالات المختلفة.

٣. خلق فرص عمل متنوعة عن طريق خلق وظائف جديدة ذات دخل أفضل وأكثر مناسبة مع متطلبات الحياة المتغيرة، والتي من شأنها أن تساعد الاقتصاد على التوسع من خلال التغيير الهيكليّ [١٥].

٤. تنظيم الأعمال وسياسة الاستثمار، حيثُ يقلل من مخاطر الخسارة الماليّة الإجماليّة.

٥. تنشيط الشركات والحكومات لزيادة النمو من خلال الإنفاق على رأس المال الثابت، والبنية التحتيّة، وما إلى ذلك [١٦].

٦. زيادة الرفاه للمواطنين، حيثُ إنّه كلما تقدمت سلسلة التنوع تزيد الأرباح والمزيد من الفرص، لذلك يجب على الأفراد دراسة كيفية الترويج للعناصر الأساسيّة، وطريقة استهلاكها لجذب عدد كبير من الزبائن.

٧. توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويستهلكها بكثرة، مثل: الملابس، والطعام، والأدوات المختلفة.

٨. زيادة الأرباح للشركات والمؤسسات، ورفع معدّل الإنتاج المحليّ.

٩. رفع مستوى جودة الإنتاج، وذلك بسبب تشكّل نوع من التنافسية بين الشركات العربية [١٧].

رابعاً: الاستدامة البيئية:

تتمثل في المحافظة على الموارد الطبيعية الموجودة في بلدان العالم وتقليل تأثير النشاط السكاني عليها بحيث يتمكّن الجيل الحالي والأجيال القادمة من الاستفادة منها بنفس القدر أو بشكل اكبر, وتشمل عملية متكررة ومستمرة من اجل الحفاظ على البيئة والتوسع المستدام والمسؤولية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم تحقيق توازن بين استخدام الموارد البيئية والحفاظ عليها, وتهدف الاستدامة البيئية إلى توفير حياة افضل واكثر استقراراً للفرد والمجتمع بطريقة مستدامة، وللحفاظ على البيئة وتجنب التأثير السلبي للنشاط البشري على تلك الموارد [١٨].

وعليه يعد مفهوم الاستدامة البيئية في ضوء مساهمة جميع الدول العربية من اجل خلق بيئة صحية يمكن من خلالها المحافظة على الموارد الطبيعية وخلق توازن بينها وبين الموارد البشرية لضمان ديمومة تلك الموارد والاستخدام الامثل عن طريق تقليل والترشيد في استهلاك المياه الذي يعد العنصر الامثل في المحافظة البيئة.

ان هذا المفهوم يرتبط بالجوانب الزراعية اكثر مما في الجوانب الاقتصادية الاخرى, من اجل حماية البيئة بشكل اساس، وما يترتب عليه من إعادة التدوير، أو تقليل استهلاك الطاقة من خلال إيقاف تشغيل الأجهزة الإلكترونية وغيرها من الامور الاستهلاكية، من خلال السير في رحلات قصيرة بدلاً من ركوب الحافلة، وتنظيم الأعمال التجارية لمنع التلوث والحفاظ على انبعاثات الكربون الخاصة بها, وعليه فأن حماية البيئة هي الدعامة الأساسية للاستدامة وللعديد من الشواغل الرئيسية لمستقبل البشرية، لأنها تحدد كيف يجب أن ندرس ونحمي النظم البيئية، ونوعية الهواء، وسلامة واستدامة الموارد الطبيعية والتركيز على العناصر التي تضع ضغوطًا على البيئة، كما أنها تتعلق بكيفية دفع التكنولوجيا لمستقبل اكثر تطوراً [١٩].

ويكن ان نحدد اهداف الاستدامة البيئية بالنقاط التالية:

١. نهاية الفقر والحاجة والتشرد الى حياة أفضل للتعليم والرعاية الصحية، خاصة فيما يتعلق بنوعية المياه والصرف الصحي الأفضل.

٢. تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف وممارسة الحياة في المجالات الاخرى.

٣. نمو اقتصادي مستدام مع تعزيز الوظائف واقتصادات أقوى.

٤. معالجة آثار تغير المناخ والتلوث والعوامل البيئية الأخرى التي يمكن أن تضر في صحة الناس وسبل عيشهم والامراض التي تصيبهم.

٥. تهدف الى المحافظة على الأرض والجو والهواء [٢٠].

تتجسد الاستدامة بعدة مميزات يتميز من خلالها المجتمع المستدام السليم الذي يزدهر لأنه يحافظ على التوازن الفعال بين الرخاء الاجتماعي وفرص العمل والجودة البيئة الملائمة, ففي المجتمع المستدام تؤخذ القرارات بعين الاعتبار من نتائج وتأثير على المدى البعيد وترابط النظم الطبيعية والاجتماعية, لذلك يتم صنع القرار بكل شفافية وبكل شمول وبكل مشاركة, اظف الى الاهتمام بالعدل بين مختلف شرائح المجتمع, ويمثل المجتمع المستدام مميزات أساسية لابد من توافرها منها أن يكون سليم بحيث تركز عملية صنع القرار على تقليل مخاطر النمو السكاني والتنمية على الموارد الطبيعية والبيئة كذلك يكون المجتمع منتج اقتصادياً بحيث يقوم أعضاؤه في استثمار رؤوس اموالهم محليا وداخل حدود الوطن دون الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية وبذلك يحصل المجتمع على موارد مالية كافية من تلك الاستثمارات, من جانب اخر يتميز المجتمع بكونه منصف وعادل اجتماعياً بحيث يعزز توزيع الفوائد والمنتجات بين مختلف شرائحه [٢١].

الا ان مفهوم الاستدامة البيئية حسب رأينا غير فعال ومجدي خاصة في الدول العربية التي تعد موضوع الدراسة الاساس؛ وذلك لعدم فعالية الإدارة البيئية الدولية في ايجاد الحلول للأزمات السياسية التي تعصف بالدول العربية ومنها القضية الاهم (قضية فلسطين), اضف عليه الافتقار إلى السلام وانعدام الأمن والصراع الأهلي كعوامل تعوق التقدم نحو الاستدامة العالمية, التي تعد الأسباب الجذرية لتدهور حالة البيئة والبطء في السعي لتحقيق التنمية المستدامة على النحو البعيد, اذ اغلب الحلول تكون وقتية وتنتهي بعد وهلة من الزمن, إن الافتقار إلى الالتزام بالبيئة وبالتنمية المستدامة لا يمكن حله عن طريق تنسيق الاتفاقات البيئية الدولية، أو ببساطة عن طريق تعزيز المؤسسات البيئية الدولية, إنه من أعراض فشل الحكومات والمؤسسات الدولية في دمج الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية وخلق جو مستقر داخل المجتمعات العربية لمواجهة تلك التحديات.

خامساً: التنمية الاجتماعية:

عملية تهدف إلى إحداث التغير في المجتمع من حالة إلى أخرى، وتصور المفكرون في أبعاد اصطلاح التنمية كل بحسب المنطلق الذى ينطلق منه، فمنهم يعتبرون أن الدول النامية حالياً توجد في مرحلة متخلفة عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويأخذون بفكرة النمو التدريجي المستمر، ويسود الاعتقاد بأن العالم الغربي هو الذى يقوم بنشر التنمية ويساعد الجزء الآخر من العالم المتمثل في أسيا وأفريقيا، فالدول المتقدمة حسب رأيهم أمل المستقبل, ومن ثم فلا بد من اتصال هذه المجتمعات النامية بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية [٢٢], ومنهم من اعتبرها عبارة عن سلسلة مخططة من العمليات الإدارية التي تسعى لحسن استغلال كافة الموارد والإمكانيات الموجودة في البلدان العربية وتوظيف الطاقات بشكل صحيح والتوصل إلى الروابط الاجتماعية عن طرق اتخاذ الدين وسيلة لهذا الترابط بين الدولة في كافة القطاعات سواء إن كان القطاع العام أو القطاع الخاص وذلك من أجل خلق مجموعة من التغيرات في عدد من الأنشطة الاجتماعية من شأنها تحقيق تقدم ورقي لجميع أبناء المجتمع [٢٣].

وهنالك عدة معوقات للتنمية الاجتماعية يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١. **الفساد الإداري:** يعد الاكثر تأثيراً من بين الظواهر المجتمعيّة السائدة، فيتمثل ذلك بمنع تحقيق وتنفيذ العمليات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي تتطلع حكومات الدول إلى تنفيذها، وتعتبر من الظواهر التي تعيق عمليات التنمية.

٢. معوقات اجتماعيّة وتشـمل بالعصـبية القبلية، إذ قد يمانع المجتمع من تنفيذ بعض الممارسـات المرتبطة بالتنمية الاجتماعيّة نظراً لمخالفتها لمعتقدات يؤمنون بها، كذلك مفهوم الاسـتغلال وتعارض المصـالح، اذ تعتقد بعض الجماعات والمواطنين أنهم سـيفتقدون للاسـتقرار والأمان في حال تطبيق مشـاريع التنمية الاجتماعيّة، أضف الى المنزلة الاجتماعيّة التي لها دور كبير في الحد من تنفيذ مشاريع التنمية، إذ لا تقبل بعض فئات المجتمع امتهان أدوار أخرى غير التي كانت تمتهنها [٢٤].

وتهدف التنمية الاجتماعية الى احداث:

١. تغيرات اسـتراتيجية في البناء الاجتماعي للمجتمع العربي، ويشـمل أنماط في العلاقات الاجتماعية القيم التي تؤثر في سلوك أفراد المجتمع.

٢. محاولة تلبية الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم والسكن والثقافة والضمان الصحي والرعاية الاجتماعية.

٣. تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات وأحداث تغيرات اجتماعية تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجهد البشري.

٤. معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيرات التي أحدثها الأزمات السياسية [٢٥].

ان توافر تلك الاهداف من جانب ازالة المعوقات امام هذه المفاهيم سـوف تسـاعد على بناء مجتمع عربي متماسـك ومترابط قادر على مواجهة الازمات السـياسـية والتحديات الخارجية, على الرغم من صـعوبة تطبيق بعض المفاهيم التي ذكرت لكن من الاهمية على الدول العربية مسـاعدة شـعوبهم في تطبيق بعض الوسـائل التي من شـأنها الارتقاء الاقتصـادي الذي يعد الدعامة الاسـاسـية في مواجهة الازمات والصـراعات الخارجية, ولبناء مجتمع عربي متعاون ومنفتح امام تطبيق اسـس الحياة العصـرية والتشـجيع والمبادرة نحو الابتكار والاكتشـاف ورفع القيود من اجل مواكبة التطورات الخارجية والانتقال الى مراحل اكثر تقدماً من شـأنها ان تساعد على التنمية المستدامة وعلى المدى البعيد.

الهوامش:

(١) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، الاردن، ٢٠٠٥, ص١١-١٢.

(٢) مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧, ص ١٨٦-١٨٩.

(٣) إحسان محمد حفظي, العولمة وفرص العمل لدي الطبقة الوسطي دراسة ميدانية, جامعة الإسكندرية, كلية الآداب, قسم الاجتماع, مصر, د-ت, ص ٤-٥.

(٤) ليث علي مطر، التوظيف ... المبادئ والمراحل، محاضرات في كلية المستقبل الجامعة، الاردن, ٢٠٢٢, ص ١-٣.

(٥) نقلاً عن: الملتقى الوزاري لرأس المال البشري المُنعقد خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي لعام ٢٠٢٣, خلق المزيد من فرص العمل من خلال الاستثمار في راس المال البشري، http://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital، ٢٠٢٤/٦/٢٩، ١٠:٣٠.

(٦) ميسون برهومة، الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل المستحدثة في سوق العمل الأردني (دراسة تحليلية)، وزارة العمل، الاردن, ٢٠٢٠, ص ١-٤.

(٧) محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، قطر, ٢٠٠٧, ص ٩-١١.

(٨) مدحت محمد أبو النصر، المصدر السابق، ص ١٢٨-١٣٠.

(٩)حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الآداب، العدد (٩٩)، العراق, ٦٤٢-٦٤٤.

(١٠) ألفت ملوك، التكامل الاقتصادي الاقليمي، محاضرات في التجارة الزراعية الدولية، جامعة دمنهور، كلية الزراعة؛ غرفة التجارة والصناعة العربية الالمانية، اتفاقية التجارة الحرة وأثرها على الاقتصاد الالماني، https://www.ghorfa.de/ar، ٢٠٢٤/٧/١، ٦:١٥ مساءاً.

(١١) عبد الفتاح بللعما أسماء، تنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٨٠-٨١.

(١٢) عاطف لافي مرزوق وعباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة العربي والعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (٨)، العدد (٣١)، العراق، ٢٠١٤، ص٥٧.

(١٣) مرزوق آمال، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات (أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قالمة، الجزائر، ٢٠١٧, ص ٢-٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٥) عصام هادي محمد، التنويع الإنتاج في الصناعات التحويلية ونتائجه الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٤، ص٢-٣.

(١٦) جمال قاسم حسن واخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (الواقع والتحديات)، صندوق النقد الدولي، الامارات العربية المتحدة, ٢٠٢٣, ص ١٧.

(17) https://factye.com/ar/news, 2/7/2024, 1;30 PM.

(18) Robert Goodland, The Concept of Environmental Sustainability, Reviews, all rights reserved, Washington, 1995, p 1-2.

(١٩) مجموعة مؤلفين، استدامة بيئية نحو حياة أفضل (أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم)، معهد الأبحاث التطبيقية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، القدس، ٢٠٠٦، ص ٤.

(٢٠) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص ٥-٦.

(٢١) رياض جميل وهاب ورجاء سعدي ابراهيم، دور استراتيجيات ادارة المخلفات الصناعية في تحقيق الاستدامة البيئية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢٣، ص ٢٠٦-٢٠٨.

(٢٢) ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية، مركز التعليم المفتوح، مصر، د. ت، ص ١٢.

(٢٣) محسن عبد الحميد، الاسلام والتنمية الاجتماعية، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٨٩، ص ٣٤-٣٥.

(24) https://mawdoo3.com, 5/7/2024, 4:35 PM.

(٢٥) طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، ٢٠٠١، ص ٣٥-٣٦.

المصادر:

هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، الاردن، ٢٠٠٥, ص١١-١٢.

مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧, ص ١٨٦-١٨٩.

إحسان محمد حفظى, العولمة وفرص العمل لدي الطبقة الوسطي دراسة ميدانية, جامعة الإسكندرية, كلية الآداب, قسم الاجتماع, مصر, د-ت, ص ٤-٥.

ليث علي مطر، التوظيف ... المبادئ والمراحل، محاضرات في كلية المستقبل الجامعة، الاردن, ٢٠٢٢, ص ١-٣.

نقلاً عن: الملتقى الوزاري لرأس المال البشري المُنعقد خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي لعام ٢٠٢٣, خلق المزيد من فرص العمل من خلال الاستثمار في راس المال البشري، http://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital، ٢٠٢٤/٦/٢٩، ١٠:٣٠.

ميسون برهومة، الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل المستحدثة في سوق العمل الأردني (دراسة تحليلية)، وزارة العمل، الاردن, ٢٠٢٠, ص ١-٤.

محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، قطر, ٢٠٠٧, ص ٩-١١.

مدحت محمد أبو النصر، المصدر السابق، ص ١٢٨-١٣٠.

حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الآداب، العدد (٩٩)، العراق, ٦٤٢-٦٤٤.

ألفت ملوك، التكامل الاقتصادي الاقليمي، محاضرات في التجارة الزراعية الدولية، جامعة دمنهور، كلية الزراعة؛ غرفة التجارة والصناعة العربية الالمانية، اتفاقية التجارة الحرة وأثرها على الاقتصاد الالماني، https://www.ghorfa.de/ar، ٢٠٢٤/٧/١، ٦:١٥ مساءاً.

عبد الفتاح بللعما أسماء، تنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (٢)، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٨٠-٨١.

عاطف لافي مرزوق وعباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة العربي والعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (٨)، العدد (٣١)، العراق، ٢٠١٤، ص٥٧.

مرزوق آمال، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات (أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قالمة، الجزائر، ٢٠١٧, ص ٢-٦.

عصام هادي محمد، التنويع الإنتاج في الصناعات التحويلية ونتائجه الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٤، ص٢-٣.

جمال قاسم حسن واخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (الواقع والتحديات)، صندوق النقد الدولي، الامارات العربية المتحدة, ٢٠٢٣, ص ١٧.

مجموعة مؤلفين، استدامة بيئية نحو حياة أفضل) أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن ٢١ في محافظة بيت لحم)، معهد الأبحاث التطبيقية، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، القدس، ٢٠٠٦، ص ٤.

رياض جميل وهاب ورجاء سعدي ابراهيم، دور استراتيجيات ادارة المخلفات الصناعية في تحقيق الاستدامة البيئية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠٢٣، ص ٢٠٦-٢٠٨.

ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية، مركز التعليم المفتوح، مصر، د. ت، ص ١٢.

محسن عبد الحميد، الاسلام والتنمية الاجتماعية، دار المنارة للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٨٩، ص ٣٤-٣٥.

طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، مصر، ٢٠٠١، ص ٣٥-٣٦.

Resources:

Hoshyar Marouf, Studies in Economic Development, Dar Al-Safa Publishing, Jordan, 2005, pp. 11-12.

Medhat Mohamed Abu Al-Nasr, Human Resources Management and Development, Contemporary Trends, Arab Nile Group for Publishing and Distribution, Cairo, 2007, pp. 186-189.

Ihsan Mohamed Hefzy, Globalization and Job Opportunities for the Middle Class, A Field Study, Alexandria University, Faculty of Arts, Department of Sociology, Egypt, n.d., pp. 4-5.

Laith Ali Matar, Employment... Principles and Stages, Lectures at Al-Mustaqbal University College, Jordan, 2022, pp. 1-3.

Quoted from: The Ministerial Forum on Human Capital held during the World Bank Annual Meetings for 2023, Creating More Job Opportunities through Investing in Human Capital, http://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital, 6/29/2024, 10:30.

Maysoun Barhouma, Economic Activities and New Job Opportunities in the Jordanian Labor Market (An Analytical Study), Ministry of Labor, Jordan, 2020, pp. 1-4.

Mohammed Al-Shukri, The Experience of Economic Integration of the Arab Maghreb Union Countries, Annual Arab Banking Conference, Qatar, 2007, pp. 9-11.

Robert Goodland, The Concept of Environmental Sustainability, Reviews, all rights reserved, Washington, 1995, p 1-2.

Medhat Muhammad Abu Al-Nasr, The Previous Source, pp. 128-130.

Hamed Obaid Haddad, Economic Integration and Arab Industrial Coordination (An Analytical Study), Journal of the Faculty of Arts, Issue (99), Iraq, 642-644.

Alfat Malouk, Regional Economic Integration, Lectures in International Agricultural Trade, Damanhour University, Faculty of Agriculture; Arab-German Chamber of Commerce and Industry, Free Trade Agreement and its Impact on the German Economy, https://www.ghorfa.de/ar, 7/1/2024, 6:15 PM.

Abdel Fattah Belalama Asmaa, Economic Diversification and Establishing Economic Sustainability in Arab Countries, Shuaa Journal of Economic Studies, Volume (4), Issue (2), Algeria, 2020, pp. 80-81.

Atef Lafi Marzouq and Abbas Makki Hamza, Economic Diversification: Its Concept and Dimensions in the Gulf Countries and the Possibilities for Achieving It in Iraq, Al-Arabi Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (8), Issue (31), Iraq, 2014, p. 57.

Marzouq Amal, Algerian Economic Institutions and the Economic Diversification Strategy in Light of the Collapse of Fuel Prices (The Importance of Industrialization to Achieve Economic Diversification), Faculty of Economics and Commerce, University of Guelma, Algeria, 2017, pp. 2-6.

Issam Hadi Muhammad, Diversification of Production in Manufacturing Industries and Its Economic Results in Iraq, Master's Thesis (Unpublished), College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Iraq, 1994, pp. 2-3. Jamal Qasim Hassan and others, Economic Diversification in Arab Oil Exporting Countries (Reality and Challenges), International Monetary Fund, United Arab Emirates, 2023, p. 17.

Group of authors, Environmental Sustainability Towards a Better Life) An Integrated Research Method for Localizing the 21st Century Agenda in Bethlehem Governorate), Applied Research Institute, Swiss Agency for Development and Cooperation, Jerusalem, 2006, p. 4.

Riyad Jamil Wahab and Raja Saadi Ibrahim, The Role of Industrial Waste Management Strategies in Achieving Environmental Sustainability, University of Mosul, College of Administration and Economics, Iraq, 2023, pp. 206-208.

Tharwat Muhammad Shalabi, Social Development, Open Education Center, Egypt, n.d., p. 12.

Mohsen Abdul Hamid, Islam and Social Development, Dar Al-Manara for Publishing and Distribution, Saudi Arabia, 1989, pp. 34-35.

Talat Mustafa Al-Sarouji, Social Development: Example and Reality, University Book Publishing and Distribution Center, Egypt, 2001, pp. 35-36.